جامعة الكتاب/ عضو الهيئة التدريسية
Dr.ahmed.mazin9@gmail.com

وقف تنفيذ العقوبة دراسة تحليلية في قانون العقوبات العراقي Suspending the execution of the penalty An analytical study in the Iraqi Penal Code

أحمد مازن إبراهيم
Ahmed Mazen Ibrahim

المستخلص:

يعد نظام وقف تنفيذ العقوبة أحد النظم التي فرضت لإنقاذ من وقع في الجريمة من الاختلاط بالمجرمين المعتادين في السجون، وعندما يكون الشخص مرتكب الجريمة للمرة الأولى، ولم يكن من معتادي الإجرام أو كان ضحية مؤامرة أو ظروف لا دخل لإرادته فيها، ولذلك يعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة التي ظهرت مؤخرًا، وعلى ذلك لم يسبق لأحد معالجته بصورة موسعة، ومن ثم فهو يُعد إضافة جديدة إلى الفقه القانوني، كما يُعد من الأعمال القانونية التي يمكن أن تغذي به المكتبة القانونية، كما أن بحث هذا الموضوع من شأنه أن يؤدي إلى فتح آفاق جديدة للمشرع، ولفت نظره ليسلك مسلك الآخذين به، وبالتالي التوسع في نطاق تطبيقه، وإصدار المزيد مما يقننه من تشريعات، وذلك بهدف تحقيق ما سوف ينتج عنه من فوائد عظيمة، كما أن هذا الموضوع يبين ماهية وقف تنفيذ العقوبة في المبحث الأول، ومبحث ثان عن شروط وقف تنفيذ العقوبة وسلطة القاضي التقديرية، ومبحث ثالث عن الآثار المترتبة على وقف تنفيذ العقوبة، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

Abstract

This topic is one of the modern topics that have emerged recently, and accordingly no one has previously dealt with it in an extensive manner, and therefore it is a new addition to legal jurisprudence, and it is one of the legal works that can be nourished by the legal library, and the research of this topic would It leads to opening new horizons for the legislator, drawing his attention to follow the path of those who take it, and thus expanding the scope of its application, and issuing more legislation that codifies it, with the aim of achieving the great benefits that will result from it, and this topic shows the value of the practical and scientific legal rules regulating it Both, and a second topic on the conditions for suspending the execution of the penalty and the judge's discretionary authority, and a third topic on the effects of the suspension of the execution of the penalty, and a conclusion that includes the most important results and recommendations.

المقدمة

يعد نظام إيقاف العقوبة ونظام منع المحكوم عليه من القيام ببعض الأعمال من الأنظمة الحديثة في الحياة القانونية المعاصرة، كما أنها تعد ابتكاراً جديداً في السياسة الجنائية فهو تطبيق لمبدأ تفريد العقاب الذي أخذ ينادي به الفقه الجنائي الحديث نتيجة التطورات العلمية والسياسية المرافقة لتراكم الأموال لدى الدول المعاصرة، ومهما بلغت المعرفة من التطور فإن أفاقها تتسع شيئاً فشيئاً إلى المزيد، وأن هذه الأنظمة العقابية كانت حصيلة أفكاراً وآراء وتجارب لخيرة رجال القانون الذين سخرُوا أنفسهم لخدمة مجتمعهم.

تواجه الباحث في دراسة وقف تنفيذ العقوبة في: قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م وتعديلاته، العديد من المشكلات، وذلك بالنظر إلى أهمية الموضوع لدى الفقه والقضاء على حد سواء، وكذلك بالنسبة للتشريع العراقي، وفي هذه المقدمة نبين أهمية الموضوع ومشكلاته ومنهج دراسته، وذلك على النحو التالي:

اولا- أهمية الموضوع:

تبدو أهمية هذا الموضوع في أنه من الموضوعات الحديثة التي ظهرت مؤخراً، وعلى ذلك لم يسبق لأحد معالجته بصورة موسعة، ومن ثم فهو يعد إضافة جديدة إلى الفقه

القانوني، كما يُعد من الأعمال القانونية التي يمكن أن تغذى به المكتبة القانونية، كما أن بحث هذا الموضوع من شأنه أن يؤدي إلى فتح آفاق جديدة للمشرع، ولفت نظره ليسلك مسلك الآخذين به، وبالتالي التوسع في نطاق تطبيقه، وإصدار المزيد مما النصوص التشريعية التي تنظمه، وذلك بهدف تحقيق ما سوف ينتج عنه من فوائد عظيمة، كما تكمن أهمية هذا الموضوع في بيان قيمة القواعد القانونية العملية والعلمية المنظمة له على حد سواء.

ثانيا- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل حول موقف التشريع العقابي العراقي من وقف تنفيذ العقوبة، وما إذا كان قد استخدمها كوسيلة للحد من العقاب، أو باعتبارها محور تحقيق الردع وعدم الاهتمام

في محور مراعاة حقوق ضحية الجريمة فيما يخص نظام وقف تنفيذ العقوبة، ومن ثم يثور تساؤل حول مدى ملائمة العمل به في العراق، بالنظر لخطورته وآثاره، وموقف التشريع والقضاء منه؟

وواقع الأمر فإن الفقه والقضاء يتعرضان له بنوع من التباين والتمييز فيما بينهما، ولم يشذ التشريع العراقي عن نظائره من التشريعات المقارنة التي لم تعالج أبعاد هذا الموضوع وبيان نطاقه، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن مثل هذا الموضوع يعتبر إلى حد ما من النظم الحديثة التي ظهرت مؤخراً، وقد أخذت به غالبية التشريعات المقارنة؛ حيث وسعت من نطاق إعماله، وهو ما يجعل بحث هذا الأمر ودراسته من الأهمية بمكان فضلاً عن صعوبته.

ثالثاً - منهجية الدراسة:

سوف نتبع في هذه الدراسة الموجزة الدمج بين المنهج النظري والتحليلي، وذلك من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية، وما يترتب عليها من نتائج.

خطة البحث

المبحث الأول: ماهية وقف تنفيذ العقوبة.

المطلب الأول: التعريف بنظام وقف تنفيذ العقوبة.

المطلب الثاني: تمييز وقف تنفيذ العقوبة عن غيره من الأنظمة المشابهة له.

المبحث الثاني: شروط وقف تنفيذ العقوبة وسلطة القاضي التقديرية.

المطلب الأول: الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه.

المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالعقوبة.

المطلب الثالث: السلطة التقديرية للقاضي بقرار وقف التنفيذ.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الحكم بوقف تنفيذ العقوبة.

المطلب الأول: تعليق تنفيذ العقوبة الموقوفة أثناء فترة التجربة.

المطلب الثاني: إلغاء الحكم بوقف التنفيذ.

المبحث الأول: ماهية وقف تنفيذ العقوبة

أفضت مختلف الدراسات المنصبة على السياسة العقابية للدول أن للعقوبة السالبة للحرية مثالب تجعل من الضروري البحث عما هو بديل عنها في السياسة الجنائية المعاصرة المطالبة بتجديد استراتيجياتها في مكافحة الجريمة بالبحث عن عقوبات بديلة تؤدي وظيفة العقوبة التقليدية بأضرار أقل على الأصدقاء المختلفة، ومن هذا المنطلق ترمي التشريعات العقابية من خلال إقرار نظام وقف تنفيذ العقوبة الى الوقوف موقف موازنة بين مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد الذي ارتكب جرماً لا يستدعي بالضرورة إيداعه المؤسسة العقابية بالنظر الى ظروفه الشخصية، أو ما يخشى عليه من خطر الاختلاط بأوساط المجرمين المحترفين، فإن كان وقف تنفيذ العقوبة بحقه يهدف الى إصلاحه من خارج المؤسسة العقابية، ومع مراعاة مصلحته، فان السابقة القضائية تسجل عليه وتفيد في صحيفة سوابقه حماية لهدف القانون في تكريس الأمن العام داخل المجتمع^(١).

وعلى ضوء ما تقدم سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، تناولت في المطلب الأول التعريف بنظام وقف تنفيذ العقوبة، وتطرقت في المطلب الثاني التمييز بين وقف تنفيذ العقوبة عن غيره من الأنظمة المشابهة له، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعريف بنظام وقف تنفيذ العقوبة.

المطلب الثاني: التمييز بين وقف تنفيذ العقوبة وغيره من الأنظمة المشابهة له.

المطلب الأول: التعريف بنظام وقف تنفيذ العقوبة

بين قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م وتعديلاته، جميع العقوبات

١ طارق رقيق: وقف التنفيذ وأثره في العقوبة الجزائية، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١- بن يوسف بن خدة، ٢٠١٧، ص ٢٤.

المقررة وفقاً لكل جريمة من الجرائم التي أوردتها، ومن هذه الأحكام التي نص عليها قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م وتعديلاته، وقف تنفيذ العقوبة، والتي بين المشرع العراقي أحكامها في المواد من (١٤٤-١٤٩) من : قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م وتعديلاته، ومما لا شك فيه أن نظام وقف التنفيذ، يعتبر إلى حد ما من النظم الحديثة التي ظهرت مؤخراً، وقد أخذت به غالبية التشريعات المقارنة، ويهدف وقف التنفيذ إلى منع تنفيذ المحكوم عليه في عقوبة من العقوبات السالبة للحرية للحكم عليه؛ حيث يعلق تنفيذ العقوبة بعد صدور الحكم بها فوراً على شرط من الشروط الواقفة، ويكون ذلك خلال فترة اختيار يحددها القانون، فإذا انقضت هذه المدة - التي تحددها المحكمة - ولم يتم إلغاء الحكم بوقف تنفيذ العقوبة، فإن الحكم بالعقوبة في هذه الحالة يسقط ويعتبر كأنه لم يكن، فإذا ما ارتكب المحكوم عليه نفس الجريمة أو جريمة مغايرة في فترة الوقف المحكوم بها، فإن إيقاف تنفيذ العقوبة يتم إلغائه، وتنفذ العقوبة المشمولة بالوقف بالإضافة إلى العقوبة الجديدة المحكوم بها، وفيه دلالة واضحة إلى أن المشرع العراقي يهدف من وراء هذه النصوص بعض الاعتبارات الخاصة بالمحكوم عليه، كأن يكون المحكوم عليه من حيث الأصل ليس لديه أي ميول نحو ارتكاب الجريمة، كما أنه ليس من أصحاب السوابق الإجرامية، كما يساعد نظام وقف تنفيذ العقوبة المحكوم عليه وينجيه من الاندماج مع المحكوم عليهم من أصحاب السوابق الإجرامية الذين يقضون مدة العقوبة في السجن، وحتى لا يتولد عنده سلوك إجرامي إذا تم تنفيذ عقوبة الحبس عليه.

وعرف نظام وقف العقوبة بأنه: «النظام الذي يسمح بعدم تنفيذ عقوبة الحبس على المجرمين المبتدئين ويمحو الأثر الذي يقضي به عليهم متى حسن سلوكهم مدة الاختبار»^(١)، كما عرف كذلك بأنه: «إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على من يثبت أنه لم يرتكب فيما سبق أي جريمة عمدية وإن من ظروفه الشخصية أو ظروف الجريمة ما يحمل على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى ارتكاب جريمة جديدة»^(٢).

ويهدف نظام وقف تنفيذ العقوبة إلى المعاملة المختلفة لكل مجرم، وذلك على حسب وضعه الذي يقدره قاضي الموضوع، وبما يتناسب مع شخصية المجرم وظروفه، وفقاً لأحكام: قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م وتعديلاته، إذ يتبين للمحكمة حال حكمها في جريمة ما بغرامة غير نسبية، أو الحكم بالحبس مدة لا تزيد على سنة، فإن لها في هذه الحالة أن تأمر في ذات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة، وذلك إذا تبين لها من أخلاق

١ جندبي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، ص ١٠١.

٢ محسن ناجي، الأحكام العامة في قانون العقوبات، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤، ص ٥٣٨.

المحكوم عليه أو من ماضيه أو عمره أو ظروف ارتكابه للجريمة، ما ينمي في عقيدة القاضي أن المحكوم عليه لن يعود مرة أخرى إلى ارتكاب جريمة جديدة^(١).

وقد أخذ المشرع العراقي بنظام وقف التنفيذ في قانون العقوبات البغدادي في المادتين ٦٩، ٧٠ منه، كما أخذ المشرع العراقي في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل بنظام وقف تنفيذ العقوبة في المواد ١٤٤ إلى ١٤٩ دون أن يورد تعريف واضح له، وقد نصت المادة ١٤٤ على أن: «للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في الحكم نفسه بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا لم يكن قد سبق الحكم على المحكوم عليه عن جريمة عمدية ورأت من أخلاقه وماضيه وسنه وظروف جريمته ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى ارتكاب جريمة جديدة وللمحكمة أن تقصر إيقاف التنفيذ على العقوبة الأصلية أو تجعله شاملاً للعقوبات التبعية والتكميلية والتدابير الاحترازية وإذا حكم بالحبس والغرامة معاً جاز للمحكمة أن تقصر إيقاف التنفيذ على عقوبة الحبس فقط، وعلى المحكمة أن تتبين في الحكم الأسباب التي تستند إليها في إيقاف التنفيذ^(٢).

المطلب الثاني: تمييز وقف تنفيذ العقوبة عن غيره من الأنظمة المشابهة له

يتشابه نظام وقف التنفيذ، مع عدة أنظمة أخرى؛ حيث يجمع بينهما أوجه اختلاف وأوجه اتفاق، وهذا التشابه من الممكن جمعه في أحد نوعين من التدابير، أولهما: تدابير خاصة بالتفريد القضائي، والثانية تدابير خاصة بالتفريد التنفيذي للعقوبة، فإن هذين النوعين من التدابير، يشتملان على صور متعددة لبعض الأنظمة التي تتشابه مع نظام وقف تنفيذ العقوبة، وعلى ذلك سنبين ما يميز بين وقف تنفيذ العقوبة وغيره من الأنظمة من تشابه واختلاف، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التمييز بين وقف تنفيذ العقوبة والإفراج الشرطي

بينت المادة (١٠٠/ج) من قانون العقوبات العراقي حالات الإفراج الشرطي بقولها: «إذا أفرج عن المحكوم عليه إفراجاً شرطياً فإن مدة الحرمان المقررة من قبل المحكمة تبتدئ من تاريخ إخلاء سبيله من السجن. أما إذا صدر قرار بإلغاء الإفراج الشرطي وتنفيذ ما أوقف من العقوبة الأصلية فإن مدة الحرمان تبتدئ من تاريخ إكماله مدة محكوميته».

وفي ضوء هذه المادة، نلاحظ أن وقف التنفيذ يتميز عن الإفراج الشرطي في أن الإفراج

١ صبري الراعي، رضا السيد عبد العاطي: الشرح والتعليق على قانون الإجراءات الجنائية فقهاً وقضاً، ج٣، طبعة نقابة المحامين - مصر، ٢٠١٣م، ص٢١٦.

٢ زيد فرج الظفيري: وقف تنفيذ العقوبة في التشريع العراقي والسوداني، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات العليا، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني والأربعون، ٢٠١٨، ص٢٠٦.

الشرطي: هو نظام يراد به إخلاء سبيل المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية قبل انتهاء المدة المحكوم بها عليه، متى تحققت بعض الشروط ومع الالتزام بالوفاء بشروط أخرى بعد الإفراج، ويظهر من هذا التعريف أن الإفراج الشرطي يعني استبدال تقييد الحرية بسلبها، ويتميز بأنه إفراج غير نهائي، بمعنى أنه يجوز الرجوع فيه، ومن ثم قيل أنه معلق على شرط فاسخ، هو الإخلال بالالتزامات المفروضة، ويعني هذا الرجوع العوداً بالمحكوم عليه إلى سلب الحرية^(١).

الفرع الثاني: التمييز بين وقف تنفيذ العقوبة ومراقبة الشرطة

عرفت المادة (١٠٨) من قانون العقوبات العراقي، مراقبة الشرطة بأنها: «مراقبة سلوك المحكوم عليه بعد خروجه من السجن للتثبت من صلاح حاله أو استقامة سيرته. وهي تقتضي إلزامه بكل أو بعض القيود...»^(٢)، وعلى ذلك، فإن الأصل في مراقبة الشرطة أنه: تدبير مؤداه مراقبة سلوك المتهم بعقوبة ما، بعد انتهاء مدة حبسه بوضعه تحت مراقبة الشرطة خارج المؤسسة العقابية ولمدة معينة تحت إشراف يباشره شخص يعهد إليه بذلك، فإذا وفي بالالتزامات المفروضة عليه خلال فترة المراقبة دل ذلك على جدواها في تحقيق التأهيل عن طريقها ويكتفى بها، أما إذا أخل بهذه الالتزامات، وهذا يعني أن مراقبة الشرطة تختلف عن وقف التنفيذ المشروط للعقوبة، فإن هذا الأخير في أصل فكرته ذو طابع سلبي يفترض ترك المحكوم عليه وشأنه كي يعمل بمفرده على إصلاح نفسه وتحقيق تجاوبه الاجتماعي، أما مراقبة الشرطة فله طابع إيجابي، إذ ينطوي على معاملة عقابية قوامها إخضاع المحكوم عليه لمجموعة من الالتزامات التي تكفل رقابته والإشراف عليه ومساعدته على سلوك الطريق الذي يكفل تأهيله، فمن خصائص مراقبة الشرطة الجوهرية وضع المحكوم عليه تحت الإشراف لمدة معينة^(٣).

الفرع الثالث: التمييز بين وقف تنفيذ العقوبة ورد الاعتبار

رد الاعتبار نظام يتحقق بحكم من القضاء بعد فحص حالة الطالب، وهو يفترض سلطة القضاء التقديرية في تحديد مدى جدارة المحكوم عليه بأن يرد اعتباره إليه، ويعني ذلك أن له رفض طلبه برد اعتباره، ويجوز رد اعتبار محكوم عليه في جناية أو جنحة

١ محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم العام، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣، رقم ٤٠٥، ص ٥٨٣.

٢ المادة (١٠٨) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

٣ حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي - القسم العام، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠٠٦م، ج ٢، ص ٣٨٨.

مخلة بالشرف أو الأمانة^(١).

المبحث الثاني: شروط وقف تنفيذ العقوبة

لقد حدد المشرع العراقي شروط إيقاف تنفيذ العقوبة وذلك في المادة ١٤٤ من قانون العقوبات، حيث نصت على أن: «للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في الحكم نفسه بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا لم يكن قد سبق الحكم على المحكوم عليه عن جريمة عمدية، ورأت من أخلاقه وماضيه وسنه وظروف جريمته ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى ارتكاب جريمة جديدة وللمحكمة أن تقصر إيقاف التنفيذ على العقوبة الأصلية أو تجعله شاملاً للعقوبات التبعية والتكميلية والتدابير الاحترازية وإذا حكم بالحبس والغرامة معاً جاز للمحكمة أن تقصر إيقاف التنفيذ على عقوبة الحبس فقط. وعلى المحكمة أن تبين في الحكم الأسباب التي تستند إليها في إيقاف التنفيذ»^(٢).

ومن خلال هذا النص، يمكن القول بأن ثمة شروط يتطلبها القانون لوقف التنفيذ منها ما يتصل بالجريمة نفسها، ومنها ما يتصل بالعقوبة، وطائفة ثالثة منها تتعلق بشخص المحكوم عليه، وسنعرض لذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول: الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه

تتجه بعض التشريعات الجزائية إلى وضع شروط معينة يتعين توافرها في المحكوم عليه لكي يستفيد من وقف تنفيذ العقوبة كالمشرع العراقي، في حين لم تعدد بذلك تشريعات أخرى كالتشريع الأردني الذي ترك للقاضي بما يحوزه من فطنة وحسن تقدير حرية استنباط مدى جدارة المحكوم عليه بميزة وقف التنفيذ، وهذه الشروط هي من المسائل التقديرية لقاضي الموضوع؛ حيث ترى المحكمة أن من أخلاق المحكوم عليه، أو ماضيه المليء بالخيرات، أو سنه الذي لا يسمح بارتكاب جريمة، أو الظروف التي ارتكبت فيها هذه الجريمة، ما يبعث على اليقين والاعتقاد الجازم أن الجاني لن يعود إلى ارتكاب مثل هذه الجريمة مرة أخرى، إذ تبحث المحكمة عن الباعث والظروف التي أدت إلى ارتكاب الشخص لهذه الجريمة، وذلك من خلال الصحيفة الجنائية للمحكوم عليه، وأنه ليس من أصحاب السوابق، وعلى ذلك إذا صدر حكم قضائي على المحكوم عليه بوقف تنفيذ العقوبة، فلا يكفي أن تكون الجريمة الصادر عنها الحكم من الجنایات أو الجنح، أو التعازير غير المعاقب عليها بالإعدام، أو الحكم بالسجن خمس سنوات فأكثر، وإنما يشترط في المحكوم

١ حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

٢ المادة ١٤٤ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

عليه أن ترى المحكمة من أخلاقه وماضيه وسنه أو ظروفه الخاصة ما يدل بيقين على أنه لن يعود إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى، وعلى ذلك فإن ماضي المحكوم عليه وأخلاقه من العوامل التي يجب أن تسترعى انتباه المحكمة، وهو أمر متروك للسلطة التقديرية للقاضي الموضوع؛ حيث ترى هذا الأمر على حسب حال المحكوم عليه^(١).

وإذا كان القاضي يسترشد بالاعتبارات السابقة ليبنى قراره بوقف التنفيذ على أسباب معقولة، ويستأنس بسجل أسبقيات المحكوم عليه من إدارة التحقيقات الجنائية في بلادنا، فمن الجائز أن يعول القاضي على أي ظرف آخر يدل على انتفاء الخطورة الإجرامية لدى الجاني، سواء أكان هذا الظرف شخصياً كأن يكون المحكوم عليه وحيد والديه أو العائل لأسرته، أم كان ظرفاً مادياً يتصل بالجريمة ذاتها كضالة الشيء المسروق وتفاهته، وبمعنى آخر أن يكون هذا الظرف أيّاً كان قد حمل القاضي على الاعتقاد بأن الجاني لن يعود إلى سبيل الجريمة مرة أخرى^(٢)، وإذا استشرّف القاضي مستقبل الجاني من خلال أحواله وظروف الجريمة، وتولد لديه الاعتقاد بانصياع المحكوم عليه لأحكام القانون، جاز له أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة سواء أكان الجاني قد سبق له الاستفادة من نظام وقف التنفيذ أم لا، ولا فرق أيضاً فيما إذا كان مجرماً مبتدئاً أم عائداً وإن كان من النادر أن تأمر المحكمة بوقف التنفيذ بالنسبة لطائفة معتادي الإجرام.

المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالعقوبة

الشرط الثاني لوقف تنفيذ العقوبة يتعلق بالعقوبة نفسها، وقد تباينت التشريعات المعاصرة في تحديد مدة العقوبة السالبة للحرية التي يجري بصددها وقف التنفيذ، حيث تحدد بعض التشريعات حداً معيناً لهذه العقوبة كالقانون الدنماركي، والقانون النرويجي، وهناك بعض التشريعات التي تذهب لتحديد مدة العقوبة بخمس سنوات كالقانون الفرنسي، وهناك من حددها بثلاث سنوات كالقانون السوري واللبناني^(٣) وقد حدد المشرع العراقي نطاق تطبيق العقوبة، وتتمثل في الحبس الذي لا تزيد مدته على سنة^(٤)، وإذا كانت أكثر من سنة

١ عبد الرؤوف مهدي: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، ٢٠١٣م، ص ٢١٥.

٢ محمد عبد الله الوريكات، وقف تنفيذ العقوبة المقترن بالاختبار القضائي نظام يفتقده التشريع الجزائري الأردني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مج ١، ع ٢، ٢٠١١، ص ١٩١-٢٤٤.

٣ محمد عبد الله الوريكات، المرجع السابق، ٢٠١١، ص ١٩١-٢٤٤.

٤ د. أشجان الزهيري، سلطة محكمة التمييز في إيقاف تنفيذ العقوبة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة الثامنة، المجلد السادس، العدد ٢٠، حزيران، ٢٠١٦، ص ٣٤٣، ٣٤٤.

فلا يجوز وقف تنفيذها، ويرى البعض أن تحديد قانون العقوبات مدة العقوبة السالبة للحرية التي يجوز إيقاف تنفيذها سنة أو أقل يعد تحديداً مقبولاً لأن مدة العقوبة التي تزيد على سنة تدل على قدر معين من الخطورة الإجرامية وبالتالي فإن إيقاف تنفيذ العقوبة في هذه الحالة يعد غير مقبول لأنه سوف يخل بوظيفة العقوبة في الردع الخاص والردع العام^(١).

ونشير هنا إلى أنه لا فرق في أن تكون العقوبة صادرة في جناية أو جنحة استعمل فيها أسباب الرأفة أو ظرف من الظروف المخففة وفقاً لأحكام المواد (١٣٠-١٣٣) من قانون العقوبات، كما أجازت المادة ١٤٤ قصر إيقاف تنفيذ العقوبات على العقوبة الأصلية أو تجعله شاملاً للعقوبات التبعية والتكميلية والتدابير الاحترازية فإذا لم ينص على إيقاف تنفيذها بالحكم فلا يوقف تنفيذها على الرغم من إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس^(٢).

وبالتالي ينطبق نظام إيقاف التنفيذ على جميع الجرائم، سواء كانت هذه الجرائم جنائيات أو جنح أو مخالفات، أما إذا اشتملت العقوبة على الحبس والتدابير كالإبعاد، فإن الحكم يكون مشمولاً على وقف تنفيذ الحبس، وينتهي الأمر بوقف تنفيذ العقوبة في حالتين، الحالة الأولى: ارتكاب المحكوم عليه ما يبرر إلغاء وقف التنفيذ خلال مدة الوقف، أما الحالة الثانية: فهي إذا ظهر خلال فترة وقف التنفيذ، أن قد صدر ضد المحكوم عليه حكم قبل الأمر بوقف تنفيذ العقوبة، وأن المحكمة لم تكن قد علمت به^(٣).

كذلك فإن هناك إجراءات لإيقاف تنفيذ العقوبة، فلقد تباينت مواقف التشريعات في تحديد مدة إيقاف تنفيذ العقوبة، فالتشريع الفرنسي حددها بمدة ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، والتشريع المصري حددها بمدة ثلاث سنوات، وقد اتفقت التشريعات موضوع الدراسة مع أقرانها خصوصاً المشرع العراقي حيث حدد مدة إيقاف تنفيذ العقوبة بالأكثر تتجاوز ثلاث سنوات، والغاية من هذا التخفيفي هو أن مدة الثلاث سنوات تكفي لمعرفة مدى جدارة المحكوم عليه ومدى التزامه بالقانون، وأنها فترة مناسبة لاختبار قابلية المحكوم عليه للإصلاح والتقويم وابتعاده عن الجريمة^(٤).

١ رزاق حسين علي، إيقاف تنفيذ العقوبة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، المعهد القضائي في دورة الدراسات القانونية المتخصصة العليا، القسم الجنائي، ١٩٨٨، ص ٨٩ - ٩٠.

٢ د. أشجان الزهيري، سلطة محكمة التمييز في إيقاف تنفيذ العقوبة، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

٣ أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، ط ٦، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، ١٩٩٦، ص ٣١٢.

٤ الظفيري، مرجع سابق، ٢٠١٨، ص ٢١٦.

المطلب الثالث: السلطة التقديرية للقاضي بقرار وقف التنفيذ

في القضايا التي يحكم فيها بوقف تنفيذ العقوبة تتميز السلطة التقديرية المخولة للقاضي بهامش كبير مقارنة مع الاحكام الاخرى، وقد يقتضي الامر اجراء خبرة او بحث في شان المحكوم عليه ونمط حياته السابق على ارتكابه للفعل الجرمي، فالشروط التي ينبغي اخذها بعين الاعتبار تنقسم الى شروط مرتبطة بالجريمة او مرتبطة بالمجرم او مرتبطة بالعقوبة.

للمحكمة الاستئنافية أن تلغي الأمر بوقف التنفيذ المقضي به ابتدائياً، لأنها ما زالت محكمة موضوع وحدها، والقاضي يملك الأمر بوقف التنفيذ، متى توفرت الشروط التي تقدم بيانها، إما بناء على طلب الخصوم وإما من تلقاء نفسه، وله مطلق التقدير في هذا الشأن فالوقف اختياري له، إن شاء رفضه دون أن يلتزم ببيان أسباب الرفض، فوقف التنفيذ لم يجعل المشرع للمتهم شأناً فيه، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله، بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه، وهو ما يعني أنه يجوز للقاضي أن يمنح وقف التنفيذ للمتهم وإن لم يطلبه، إذ هو يستهدف مصلحة عامة تتعلق بأسلوب إدراك العقوبة غرضها، ومن ثم لا يجوز أن يخضع لتقدير المتهم، واستناداً إلى ذات الفكرة فإنه يجوز للمتهم أن يرفض وقف التنفيذ الذي قدر القاضي ملائمة له، هذا فضلاً عن أنه يجوز منحه ولو كان غائباً، إذا كان في وسع القاضي أن يستظهر مع ذلك الاعتبارات التي تقرر ملائمة الأمر بوقف تنفيذ العقوبة^(١).

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الحكم بوقف تنفيذ العقوبة

يفترض إيقاف التنفيذ مرحلتين الأولى تمثل طوال فترة التجربة، والتي لا يحظى فيها المحكوم عليه بوضع الاستقرار، والمرحلة التالية يستقر فيها وضعه على أحد وجهين إما إلغاء إيقاف التنفيذ أو مضي مدة التجربة دون أن يتحقق سبب لنقضه، وفي مدة التجربة هذه يخضع المتمتع بإيقاف التنفيذ لجملة الإجراءات، وسنتناول في هذا المبحث، تعليق تنفيذ العقوبة الموقوفة أثناء فترة التجربة، ثم نتناول إلغاء وقف التنفيذ في الفرع الثاني، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعليق تنفيذ العقوبة الموقوفة أثناء فترة التجربة (الوضع تحت الاختبار)

يفترض نظام وقف التنفيذ وضع المحكوم عليه في فترة تجربة لمدة محددة للتأكد من استقامة سلوكه وجدارته بوقف التنفيذ تحت إشراف جهة قضائية، وعلى ضوء سلوك

١ حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي - القسم العام، مرجع سابق، ج ٢ ص ٢٠٥ وما بعدها.

المحكوم عليه خلال تلك المدة يتحدد مصير العقوبة المشمولة بالإيقاف، وقد اختلفت التشريعات الجنائية في تحديد مدة فترة التجربة^(١)، وإن كان المشرع العراقي قد حددها بمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم^(٢)، وتبقى مدة الحبس المحكوم بها معلقة طوال فترة الاختبار، ويمنع تنفيذها طالما تقيّد بالالتزامات الملقاة على عاتقه، ويختلف الأمر بين وقف التنفيذ الكلي الذي لا يمكن من خلاله تنفيذ عقوبة الحبس كلياً، وبين وقف التنفيذ الجزئي الذي يوجب التنفيذ الجزئي والامتناع عن تنفيذ الجزء الباقي^(٣).

فترتب على الحكم بوقف التنفيذ عدم تنفيذ العقوبة خلال فترة معينة، تبدأ من تاريخ صدور الحكم من المحكمة، إلا أن حكم التعليق يسري على العقوبة المشمولة بوقف التنفيذ فقط دون غيرها من العقوبات الأخرى كما في حالة الحكم على الجاني بالحبس من وقف التنفيذ والغرامة، حيث يتوجب تنفيذ عقوبة الغرامة في هذه الحالة^(٤).

ويخضع المحكوم عليه إلى جملة من التدابير والالتزامات التي يبقى عليه التقيد بها ومن أهمها أن يمثل أما قاضي تطبيق العقوبات حين يتم استدعائه، وإخطار معاون التنفيذ بتغيير محل الإقامة أو أي تنقل ضرورة الحصول على الإذن بالتنقل^(٥)، وأما المشرع العراقي فقد ألزم المحكوم عليه بأن يتعهد بحسن السلوك خلال مدة إيقاف التنفيذ، أو أن تلتزمه بأداء التعويض المحكوم به كله أو بعضه خلال أجل يجري تحديده في الحكم وتملك المحكمة إلزامه بالأمرين معاً^(٦).

ونرى أن إلزام المحكمة للمحكوم عليه بالتعهد بحسن السير والسلوك المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات العراقي هو إجراء جوازي لمحكمة الموضوع حيث يكون للقاضي سلطة تقديرية في فرض هذا الإجراء أو إلزام المحكوم عليه بأداء التعويض المحكوم به كله أو بعضه خلال أجل يحدده الحكم، أو تلتزمه بالأمرين معاً، بحيث لا يجوز لها

١ عبد الرحمن خلفي، أبحاث معاصرة في القانون الجنائي المقارن، نظرة حديثة للسياسة الجنائية، بدون طبعة، دار الهدى، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٨٧، ٨٩.

٢ المادة ١٤٦ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

٣ إلهام بلجودي، وقف تنفيذ العقوبة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٥٠.

٤ طاهر عبد الحكيم، وقف تنفيذ العقوبة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، ٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ٤٧.

٥ إلهام بلجودي، وقف تنفيذ العقوبة، مرجع سابق، ص ٥١.

٦ المادة ١٤٥ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

إصدار الأمر بإيقاف التنفيذ دون أحد هذين الإجراءين^(١).

وكذلك يجب على المحكمة جمع إبداء الحجج والأسانيد التي تقيم عليها المحكمة قناعتها عند تقريرها العمل بنظام إيقاف التنفيذ، أي بعد أن تولد لديها الشعور بعدم عودة المحكوم عليه لجريمة جديدة، وإذا كان العمل بإيقاف التنفيذ من سلطة المحكمة التقديرية فإن ذلك لا يعني إغفالها ذكر الأسباب الموجبة للعمل به، وهذا التسبب يتطلب من القاضي دراسة وافية لغرض الوصول إلى هذه الحجج، فالتسبب أمر وجوبي في القانون^(٢) ويبدو أن السبب في ذلك هو أن الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها وإيقاف التنفيذ هذا الاستثناء، والاستثناء لا بد لو من تبرير مناسب، فعلى القاضي أن يذكر الأسباب الخاصة بكل مجرم ويدخل خلجات نفسه وليس لو أن يكتفي بذكر عبارات عامة ومجملّة، ولمحكمة التمييز مواقف مشهودة لتنفيذ في مصادقة القرارات المسببة تسببياً وافياً عند إصدار المحكمة قراراً بإيقاف التنفيذ^(٣).

ووفقاً لنص المادة (١٤٤) من قانون العقوبات العراقي، فإن الأمر بوقف التنفيذ يكون في ذات الحكم الذي تصدره المحكمة في الدعوى المنظورة أمامها، والمحكمة التي تملك إصدار هذا الأمر هي بطبيعة الحال المحكمة التي تملك مناقشة وقائع الدعوى والفصل فيها، وهو مفهوم من أن الأمر بوقف التنفيذ لا يكون إلا على أثر تقدير وقائع الدعوى من بعض النواحي، وعلى ذلك فإن محكمة التمييز لا تملك أن تأمر بإيقاف التنفيذ؛ حيث أن هذا بطبيعة الحال يتطلب التدخل في بحث الظروف التي تبرر وقف التنفيذ وهو يكون خروجاً عن مهمتها؛ حيث أن مهمتها مقصورة كما هو معلوم على تطبيق القانون وليس لها أن تناقش الوقائع^(٤)، وعليه فإن أمر محكمة الموضوع بإيقاف تنفيذ العقوبة بعد أن تكون قد

١ وتطبيقاً لذلك قررت محكمة التمييز العراقية في قرارها رقم ٩٢ / هيئة عامة ثانية / ١٩٧٤ المؤرخ في ١٠/٢٦/١٩٧٤ عندما نقضت قرار محكمة الجزاء الكبرى في البصرة التي حكمت على المدان بالحبس الشديد وفق الفقرة الثالثة من المادة ٧٦ من قانون الأسلحة و لمدة سنة واحدة مع إيقاف تنفيذ العقوبة طبقاً لأحكام المواد ٧٢٩-٧٢٢ عقوبات، وعدم الأخذ بمنطوق المادة ٧٢١ عقوبات بحجة أنها جوازية وليس وجوبياً على المحكمة الالتزام بها ولدى تمييزه نقضته محكمة التمييز وأعادته لمحكمته لتطبيق المادة ١٤٥ عقوبات بأن تأخذ منه التعهد والتأمينات المنصوص عليها في المادة المذكورة إلا أن محكمة الجزاء هذه أصرت على رأيها وأرسل الحكم إلى محكمة التمييز ثانية لإجراء التدقيقات فحسمت محكمة التمييز القضية بالقول ليس للمحكمة أن تمتنع عن أخذ تعهد بحسن السلوك عند تقريرها وقف تنفيذ العقوبة لأنها مقيدة بأحد الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات ولا يجوز لها الإعراض عنها كلها)). النشرة القضائية، محكمة التمييز، العدد الرابع، السنة ٥/ ١٩٧٤، ص ٢٢٩.

٢ يراجع المادة ١٤٤ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

٣ د. محروس نصار غايب، إيقاف تنفيذ العقوبة في قانون العقوبات العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الخامس، آذار/مارس، ٢٠٠٧، ص ٤٣٠.

٤ حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي - القسم العام، مرجع سابق، ج ٢ ص ٢٠٤ وما بعدها.

أصدرت قرار الإدانة والعقوبة وحسب الأسباب والظروف التي توفرت لديها من أن المحكوم عليه يستأهل هذا الإجراء وهذه الأمور تطويها سلطة المحكمة التقديرية وسواء كان قرارها بإيقاف التنفيذ أو بعدمه، ففي قرارها هذا لا تخضع لرقابة محكمة التمييز لأن ذلك من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع^(١).

وعلى العكس من ذلك يجوز لمحكمة الاستئناف أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة حتى ولو كانت العقوبة قد نفذت فعلا بعد صدور الحكم بها من محكمة أول درجة؛ حيث إن محكمة الاستئناف تبحث جميع أوجه الدعوى سواء منها ما يتعلق بالوقائع أو بالقانون، كما أن للمحكوم عليه مصلحة دائما في الحصول على الأثر المترتب على وقف التنفيذ عندما يصير نهائياً، أي اعتبار الحكم كأن لم يكن، ولو كان قد نفذ العقوبة بالفعل^(٢).

المطلب الثاني: إلغاء وقف التنفيذ

أخذت التشريعات الجنائية الحديثة بنظام إيقاف التنفيذ ومنحت للمحكمة سلطة تقديرية بمنحه للمجرمين المبتدئين وغير الخطرين، وهي بكل ذلك تسترشد بسوابق المتهم وأخلاقه وسنه وظروف جريمته مستمدة عملها من قاعدة التفريد القضائي للعقوبة، وعليه كما بينا في الصفحات السابقة أن تلزم المحكوم عليه بالتزامات معينة إذا خالفها خلال مدة التجربة يلغى إيقاف التنفيذ وتنفذ بحقه العقوبة التي أوقف تنفيذها، وهنا يثور تساؤل حول صور إلغاء وقف التنفيذ؟

وواقع الأمر، فإن الأصل هو أن هناك نوعين من الإلغاء لإيقاف التنفيذ الأول قانوني والثاني قضائي:

الصورة الأولى: وتتمثل في الإلغاء القانوني، وفي هذا النوع يلغى إيقاف التنفيذ تلقائياً بحكم القانون في حالة إخلال المستفيد منه بإحدى الالتزامات المفروضة عليه خلال مدة التجربة، وتلتزم السلطة التنفيذية بتنفيذ العقوبة فوراً دون أن تتخذ المحكمة من جانبها أي إجراء، ويأخذ بهذا الإجراء القانون الفرنسي والقانون المغربي، أما في العراق فإن المشرع العراقي لا يأخذ بهذه الصورة.

الصورة الثانية: وتتمثل في الإلغاء القضائي: وفي هذا النوع يلغى إيقاف التنفيذ بحكم من القضاء مع بعض الاختلاف بين القوانين في جعله جوازياً أو وجوبياً على المحكمة، وبمطالعة نصوص قانون العقوبات العراقي نجده يأخذ بهذا النوع من الإلغاء، حيث نصت المادة

١ د. محروس نصار غايب، إيقاف تنفيذ العقوبة في قانون العقوبات العراقي، مرجع سابق، ص ٤٣١.

٢ حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

١٤٧ على الحالات التي يجوز فيها الحكم بإلغاء إيقاف تنفيذ وهي^(١):

- إذا لم يقيم المحكوم عليه بتنفيذ الشروط المفروضة عليه وفقاً للمادة ١٤٥ فقد لا يحسن السلوك خلال مدة التجربة وقد لا يؤدي التعويض المحكوم به خلال الأجل الذي حدده الحكم، وقد لا يلتزم بهما معاً، وهو ما تنطوي عليه المادة ١٤٧ / أولاً من قانون العقوبات.
- إذا ارتكب المحكوم عليه خلال مدة إيقاف التنفيذ جناية أو جنحة عمدية وقد قضي عليه من أجلها بعقوبة سالبة للحرية لأكثر من ثلاث سنوات سواء صدر الحكم بالإدانة أثناء هذه الفترة أو صدر بعد انقضائها، وهذا ما تنطوي عليه المادة ١٤٧ / ثانياً من قانون العقوبات. وعلى ذلك فإن مجرد الاتهام لا يبطل إيقاف تنفيذ العقوبة ما لم يقترف المتهم جرماً خلال مدة التجربة.
- إذا ظهر خلال مدة إيقاف التنفيذ أن المحكوم عليه قد صدر ضده قبل الإيقاف حكماً نهائياً كالمنصوص عليه في الفقرة ثانياً من المادة ١٤٧ جناية أو جنحة عمدية ولم تكن المحكمة قد علمت به حين أمرت بإيقاف التنفيذ وهذا ما انطوت عليه المادة ١٤٧ / ثالثاً.

وقد أعطى المشرع العراقي الاختصاص بالإلغاء لمحكمتين: الأولى هي المحكمة التي أصدرت الحكم بالعقوبة التي ترتب عليها إلغاء إيقاف التنفيذ، والثانية هي المحكمة التي ثبت أمامها سبب الإلغاء وهي التي أصدرت الحكم المشمول بإيقاف التنفيذ فالحكم الصادر منها يعد صادراً من محكمة مختص، وفيما يتعلق بنتائج إلغاء وقف التنفيذ، فقد نصت المادة ١٤٨ من قانون العقوبات العراقي على أن: «يترتب على إلغاء إيقاف التنفيذ، تنفيذ العقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والتدابير الاحترازية التي كان أوقف تنفيذها ويجوز الحكم بمبلغ الكفالة التي أدت كلاً أو جزءاً تنفيذاً للتعهد بحسن السلوك الذي ألزم المحكوم عليه به»^(٢).

الخاتمة

انتهينا من هذه الدراسة الموجزة عن وقف تنفيذ العقوبة في القانون العراقي، ونخلص منها إلى بعض النتائج والتوصيات على النحو التالي:

١ د. محروس نصار غايب، إيقاف تنفيذ العقوبة في قانون العقوبات العراقي، مرجع سابق، ص ٤٣١.

٢ المادة ١٤٨ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

أولاً: النتائج:

- يعتبر نظام وقف تنفيذ العقوبة إلى حد ما من النظم الحديثة التي ظهرت مؤخراً، وقد أخذت به غالبية التشريعات المقارنة.
- يهدف نظام وقف تنفيذ العقوبة إلى المعاملة المختلفة لكل مجرم، وذلك على حسب وضعه الذي يقدره قاضي الموضوع.
- يتشابه نظام وقف تنفيذ العقوبة، مع عدة أنظمة أخرى؛ حيث يجمع بينهما أوجه اختلاف وأوجه اتفاق، كالإفراج الشرطي، ومراقبة الشرطة، ورد الاعتبار.
- أنه يلزم لتطبيق نظام وقف تنفيذ العقوبة نوعان من الشروط، أحدهما متعلق بالحكوم عليه، والآخر بالعقوبة.
- يملك القاضي الأمر بوقف تنفيذ العقوبة، متى توفرت الشروط التي تقدم بيانها، إما بناء على طلب الخصوم وإما من تلقاء نفسه، وله مطلق التقدير في هذا الشأن فالوقف اختياري له، إن شاء رفضه دون أن يلتزم ببيان أسباب الرفض.
- يترتب على العمل بوقف تنفيذ العقوبة نوعان من الآثار، أحدهما آثار مؤقتة والأخرى إلغاء وقف تنفيذ العقوبة.

ثانياً: التوصيات:

1. نوصي المشرع العراقي والقضاء بضرورة التوسع في تطبيق نظام إيقاف تنفيذ العقوبة لأن هذا النظام ينسجم مع ضرورات الواقع الحالي الذي ازدادت نسبة الجرائم فيه خصوصاً وأن المؤسسات الإصلاحية لم ينتظم علمها ما ينبغي معه تجنب المشمولين بأحكام مساوئ تنفيذ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة.
2. ضرورة أن يضع المشرع هذا النظام في أولياته؛ حيث إن العمل به يفتح باباً من الآمال للقضاء على الجرائم، وتحصين المجرمين الجدد من الاعتقاد على معاودة الإجرام.
3. ضرورة التنسيق بين المشرع الجنائي في قانوني العقوبات وأصول الإجراءات الجزائية؛ حيث إن هذا النظام له شق موضوعي وشق إجرائي.

قائمة المراجع والمصادر

١. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، ط٦، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، ١٩٩٦.

٢. أشجان الزهيري، سلطة محكمة التمييز في إيقاف تنفيذ العقوبة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة الثامنة، المجلد السادس، العدد ٢٠، حزيران، ٢٠١٦.
٣. إلهام بلجودي، وقف تنفيذ العقوبة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣/٢٠١٤.
٤. جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ١٩٧٥.
٥. حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي - القسم العام، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠٠٦م.
٦. رزاق حسين علي، إيقاف تنفيذ العقوبة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، المعهد القضائي في دورة الدراسات القانونية المتخصصة العليا، القسم الجنائي، ١٩٨٨.
٧. زيد فرج الظفيري، وقف تنفيذ العقوبة في التشريع العراقي والسوداني، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات العليا، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني والأربعون، ٢٠١٨.
٨. صبري الراعي، رضا السيد عبد العاطي: الشرح والتعليق على قانون الإجراءات الجنائية فقهاً وقضاً، ج٣، طبعة نقابة المحامين - مصر، ٢٠١٣.
٩. طارق رقيق، وقف التنفيذ وأثره في العقوبة الجزائية، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١- بن يوسف بن خدة، ٢٠١٧.
١٠. طاهر عبد الحكيم، وقف تنفيذ العقوبة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، ٢٠٢١/٢٠٢٢.
١١. عبد الرحمن خلفي، أبحاث معاصرة في القانون الجنائي المقارن، نظرة حديثة للسياسة الجنائية، بدون طبعة، دار الهدى، الجزائر، ٢٠١٤.
١٢. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، ٢٠١٣م.
١٣. مأمون سلامة، قانون العقوبات - القسم العام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩. محروس نصار غايب، إيقاف تنفيذ العقوبة في قانون العقوبات العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الخامس، آذار/مارس، ٢٠٠٧.

١٤ . محسن ناجي، الأحكام العامة في قانون العقوبات، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤.

١٥ . محمد عبد الله الوريكات، وقف تنفيذ العقوبة المقترن بالاختبار القضائي نظام يفتقده التشريع الجزائي الأردني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مج ١، ع ٢، ٢٠١١.

١٦ . محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم العام، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣.